

المنذوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى الجامعة العربية
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES

القاهرة
CAIRO



العدد: 3/ج/10/2/545

التاريخ: 3/12/2020

12136

03-DEC-2020

عاجل

تهدي المنذوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب
تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية/ قطاع الشؤون الاجتماعية/
ادارة المرأة والاسرة والطفولة، وبالاشارة الى مذكرتها المرقمة 5/4010 في
2020/10/15 نتشرف ان ترفق لها ورقة عمل العراق للدورة 40 للجنة المرأة
العربية التي اعدتها دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء
المتضمنة رؤية جمهورية العراق في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في الجرائم الالكترونية واثرها على تمتع النساء والفتيات بكافة
حقوقهم.

التاريخ: 3/12/2020

تغدو المنذوبية ممتنة فيما لو تفضلت الامانة العامة الموقرة بتزويدها بالربط
الالكتروني الخاص بالمشاركة في الدورة المذكورة انفاً واي معلومات جديدة
حول الاجتماع.

توحي المنذوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب
تغتم المنذوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة الموقرة عن
فائق تقديرها واحترامها.

2020/10/15
المنذوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية
المتضمنة رؤية جمهورية العراق في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في الجرائم الالكترونية واثرها على تمتع النساء والفتيات بكافة

الامانة العامة لجامعة الدول العربية/ قطاع الشؤون الاجتماعية/ ادارة المرأة
والاسرة والطفولة



ورقة عمل العراق للدورة (٤٠) للجنة المرأة العربية

جيبوتي

مع التطور الكبير والمتسارع التي تشهده كافة مناحي الحياة نتيجة ادخال واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل ، وتزايد عدد مستخدمي خدمات الانترنت والأجهزة الالكترونية / الرقمية - كالحاسوب والهواتف النقالة والالواح الرقمية التي باتت جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في حياتنا - لم تعد الجريمة ترتكب بشكلها التقليدي بل تعداه الى ظهور نوع جديد من الجرائم ترتكب باستعمال شبكة المعلومات (الانترنت) وتتخذ من الحاسوب ونظم المعلومات والهواتف النقالة وغيرها من الأجهزة أداة في ارتكاب الجريمة الالكترونية والمعلوماتية .

وتكمن خطورة هذا النوع من الجرائم في تنوع وسائل ارتكابها وتطورها الى جانب اختلاف مكان الجاني والمجني عليه فيها فضلا عن إمكانية تجاوزها للحدود السياسية للدولة اذ تنصف الجرائم الالكترونية بانها جرائم عابرة للحدود ، كما ان خطورة هذا النوع من الجرائم تأتي من انها تستهدف كل الافراد رجالا ونساء وبمختلف فئاتهم العمرية ووظائف وتستهدف أيضا المؤسسات الحكومية والشركات والمنظمات المحلية والدولية ، وكل مستخدم تكنولوجيا المعلومات ، الامر الذي يتطلب تنسيق العمل العربي المشترك والتعاون في التصدي ومواجهة مهددات الجرائم الالكترونية الواقعة على الافراد والماسة بحقوقهم واموالهم ، والجرائم الالكترونية العابرة للحدود ، والتي تستهدف الاضرار بالمؤسسات والاخلال بالامن والاستقرار في الدول العربية .

ان واقع الاختلاف في التشريعات والنظم القانونية الحاكمة على هذا النوع من الجرائم ، وانعدام التشريعات القانونية الخاصة في هذا النوع من الجرائم في بعض البلدان العربية ، يترك اثره في القدرة على التعامل مع هذه الجرائم ومواجهة اثارها على الفرد والمجتمع والدولة ، وتعد المرأة والفتاة العربية الضحية الأولى لمثل هذا النوع من الجرائم اذ تؤثر البيانات والمعلومات في اكثر من بلد عربي الى ارتفاع في الجرائم الالكترونية التي تكون ضحاياها من الفتيات والنساء وتتنوع الجرائم التي تستهدف الفتيات والنساء ومن بينها جرائم الابتزاز والاختراق الالكتروني والاعتداء والاستدراج والتغريب واختراق الخصوصية والتشهير ، فضلا عن استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات كوسائط لارتكاب الجرائم العادية والتجنيد الإرهابي .

وفي ضوء ذلك فإن تعزيز العمل العربي المشترك يتطلب إيلاء هذا الموضوع أهمية كبيرة عن طريق التنسيق والتعاون المشترك وعقد الاتفاقات وطرح المبادرات الخاصة بمعالجة هذه المخاطر ومواجهة تحدياتها لاسيما على الفتيات والنساء في بلداننا، الى جانب ضرورة التعاون لتحسين ودعم الآليات القضائية والتحقيقية بين دول العربية.

يمكن ان نؤكد في هذا الشأن على جملة من التدابير من بينها:

١. ضرورة تفعيل الأطر المؤسسية والقانونية الوطنية لإيجاد بيئة رقمية آمنة للنساء العربيات توفر الحماية لهن من العنف الإلكتروني، فضلاً عن تنظيم آليات ابلاغ سهلة وسريعة للاستجابة لضحايا الابتزاز الإلكتروني تكون مراعية للنوع الاجتماعي في ضوء العادات والتقاليد والثقافة في المجتمعات العربية.
٢. اشراك النساء في الآليات الوطنية العاملة في مجال التصدي للجرائم الإلكترونية وتفعيل دورهن في حملات التوعية والتنقيف بتلك الجرائم وتسليط الضوء اعلامياً لتوعية المجتمعات بخطورتها وتأثيراتها النفسية والاجتماعية، الى جانب ضرورة تشريع قوانين تختص بالجرائم الإلكترونية وإيجاد قواعد تحيط بهذا النمط الخطر والمستجد من أنماط الجرائم والذي بات يهدد الافراد والاسر والمجتمع، وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات.
٣. نشر الوعي الاجتماعي والتنقيف حول الاستخدام الامن لتكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت وقنوات التواصل الاجتماعي، وبحث الوعي حول وسائل وطرق التجنيد الإرهابي ووضع الإجراءات المناسبة للتصدي لها وتطوير مواد خاصة لطلاب المدارس والشباب و لاسيما الفتيات لتحسين قدرتهم على الاستخدام الامن لتكنولوجيا المعلومات والدخول الى شبكة الانترنت.
٤. العمل على تعزيز واقع المرأة العربية وتمكينها لمواجهة التحديات كالفقر والجهل والحرمان من خلال تبني برامج عمل تنموية وتعاون المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني وضرورة دعم الدول الأعضاء لشبكات المجتمع المدني العاملة وتضمين برامجها أنشطة نشر التوعية والتنقيف للاستخدام الامن لتكنولوجيا المعلومات ووسائلها (الهاتف النقال والحوايب) الى جانب موقع التواصل الاجتماعي.
٥. دعم النخب الثقافية والسياسية والاجتماعية والقيادات الدينية لقضايا المرأة وحقوقها والعمل على تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً وثقافياً.